منهج الشيخ الألباني لتضعيف بعض الأحاديث في الصحيحين

محمد أبو الليث الخيرآبادي

ملخص البحث:

اتفق علماء الحديث على أن الحكم على الحديث صحةً أو حسنًا أو ضعفًا أو وضعًا ليس نتيجة حتمية، ولا عملية رياضة لا تحتمل الخطأ أو الوهم، وإنما هو عمل اجتهادي يحاول المحدث من خلاله الوصول إلى نتيجة قريبة من الحق والحقيقة، وهي تحتمل الصواب والخطأ، ولكن احتمال الصواب فيها أكثر من احتمال الخطأ؛ فإنه قليل ونادر جدًا، بالمقارنة بين صواب المحدث المجتهد وبين خطئه في أعماله العلمية الكثيرة. ومن هنا فإن النتيجة التي توصل إليها محدث في القديم أو الحديث ـ مهما كانت مكانته كبيرة ـ تحتمل الصواب والخطأ، الأمر الذي ترك الباب مفتوحًا للتصحيح والتضعيف عبر العصور والقرون، ولم تتوقف هذه السلسلة ولو في أضيق الحدود. والشيخ الألباني واحد من أولئك العلماء الذين تولوا هذا الأمر، بقطع النظر عن صوابه وخطئه، حيث إنه حكم على كل ما لمسته يده من الحديث صحةً وحسنًا وضعفًا ووضعًا، وحتى لم ينج منه أحاديث الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما، إلا أنه لم يحكم فيه عقله، وإنما تمسك بما قاله العلماء وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف من رد الضعيف.

إن الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع ليست قضية جديدة، ولا هي قضية نائمة أثيرت من جديد، وإنما هي قضية قديمة منذ قدم الحديث، بل التثبت من صدق الخبر ـ أيِّ خبر ـ والتأكد من صحته مطلب إنساني اجتماعي، قامت عليه ولا تزال جميع تعاملات الحياة؛ إذ لولا ذلك لما قال الله تعالى: ﴿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ﴾[1]، ولما قال الرسول صلى الله عليه وسلم:

1- سورة الحجرات، الآية: 6.

"من كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[2]، ولَما قال أيضًا: "إن كذبًا عليَّ ليس ككذب على أحد"[3]، ولَما حذّرنا الرسول صلى الله عليه وسلم عن دجال آخر الزمان، فيقول: "يكون في آخر الزمان دجالون كذابون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم ..."[4]، ولَما شدَّد الخلفاء الراشدون على الإقلال من التحديث تعليمًا لإخوانهم الصحابة خطورة أمر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعدم قبولهم الحديث إلا بعد التثبت من صحته، ولَما وضع علماء المسلمين من قواعد لتصحيح الحديث وتحسينه وتضعيفه وتوضيعه، ومن قواعد وأصول لتوثيق الرواة وتضعيفهم؛ فيقولون: هذا صحيح، وذاك ضعيف، وذلك موضوع، وكذلك يقولون: الفلان ضعيف، والفلان كذاب، وما إلى ذلك من أقوال الجرح والتعديل في الرواة.

حقيقة الحكم على الحديث:

ليست حقيقة الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع، أكثر من أن من يتصدى للحكم على الحديث يحاول من خلال اجتهاده وملكته الحديثية الوصولَ إلى نتيجةٍ قريبةٍ من الحق والصواب، لا إلى نتيجةٍ حتميةٍ لا تحتمل الخطأ أو الغلط أو الوهم، فإنه ليس عملية رياضية لا تحتمل الخطأ، وإنما هو عملية اجتهادية تحتمل الصواب والخطأ، ولكن احتمال الصواب فيها أكثر من احتمال الخطأ؛ فإنه قليل ونادر جدًا، إذا قارنَّا بين صواب المحدث المجتهد وخطئه في أعماله العلمية الكثيرة.

ينظر الحاكم على الحديث في عملية الاجتهاد هذه: هل تتوافر في الحديث شروط القبول أم لا؟ فإذا وجدها متوافرةً فيه يحكم عليه بالصحة أو الحسن بقسميها: لذاته ولغيره، وإلا فيحكم عليه بالضعف أو الوضع حسب أحوال إسناد ذلك الحديث ومتنه. وشروط قبول الحديث معروفة، وهي ثمانية: 1- اتصال السند. 2- عدالة الرواة. 3- سلامة السند والمتن من الشذوذ. 4- سلامتهما من العلة القادحة. 5- كمال ضبط الرواة كما في الصحيح لذاته. 6- أو تفرُّد مَنْ ضبطُه أخف قليلًا من ضبط رواة الصحيح كما في الحسن لذاته. 7- أو اعتضاد حديث مَنْ ضبطه أخف قليلًا من ضبط رواة الصحيح بأحد طرق

2- رواه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة بن بردذبة الجعفي البخاري في **صحيحه**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير واليمامة، بيروت، ط 3، 1407هـ/ 1987م، ج 1، ص 52، رقم: 110. ومسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري في **صحيحه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ط، د. ت)، ج1، ص10، رقم: 3.

3- رواه مسلم في مقدمة **صحيحه**، ج 1، ص 10.

4- المصدر السابق، ج1، ص12.

الترقية كما في الصحيح لغيره. 8- أو ضعف الحديث بالانقطاع في السند أو سوء ضبط أو جهالة أحد رواته أو جميعهم، واعتضاده بأحد طرق الترقية كما في الحسن لغيره.

شروط الحاكم على الحديث:

ويجب على من يتصدى للحكم على الحديث أن تتوافر فيه صفات أو شروط الحاكم على الحديث، إلا أن هذه الشروط لم أجدها بهذا العنوان في الكتب، ولكن لما كان مدار الحكم على الحديث على أحوال الرواة في أكثر الأحيان، فأرى أن شروط الجارح والمعدل تصلح أن تكون شروطًا للحاكم على الحديث أيضا، وهي مذكورة في الكتب.

فقد فصلها ابن كثير والذهبي في **الميزان** و**التذكرة** و**الموقظة**، ولخص الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي هذه الشروط، فقال: "والكلام في الرجال ونقدهم يستدعي أمورًا في تعديلهم وردهم، منها: أن يكون المتكلم عارفًا بمراتب الرجال وأحوالهم في الانحراف والاعتدال، ومراتبهم من الأقوال والأفعال، وأن يكون من أهل الورع والتقوى، مجانبًا للعصبية والهوى، خاليًا من التساهل، عاريًا عن غرض النفس بالتحامل، مع العدالة في نفسه والإتقان، والمعرفة بالأسباب التي يُجْرَح بمثلها الإنسان، وإلا لم يقبل قوله فيمن تكلم، وكان ممن اغتاب وفاه بمحرم"[5].

يمكن أن تتلخص شروط الحاكم على الحديث فيما يلي[6]:

1- أن يكون عالمًا بأكبر قدر ممكن من الأحاديث وطرقها وشواهدها وألفاظها.

2- وأن يكون متصفًا بالعدالة بشهادة الآخرين؛ فيكون مسلمًا عاقلًا بالغًا سليمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

3- وأن يكون عالما بأسباب الجرح والتعديل، وطريقة القوم فيه.

4- وأن يكون مخلصًا في حكمه على الحديث، وتعديله وتجريحه للرواة، فلا يكون حكمه على

5- شمس الدين محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد الدمشقي، **الرد الوافر**، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1393هـ، ص 14.

6- انظر: للاطلاع على شروط الجارح والمعدل: النووي، **اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م، ص 79، والذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1995م، ج 3، ص 46، و**الموقظة** (مخطوط)، ورقة 9، و**تذكرة الحفاظ**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ط، د. ت)، ج 1، ص 4، وابن ناصر الدين الدمشقي، **الرد الوافر**، ص 14.

الحديث أو الراوي تطويعًا لفكرة مبيتة أو رأي مسبق.

5- وأن لا يكون الجرح أو التعديل قد صدر عنه عداءً ومنافرةً، أو محاباةً ومجاملةً، أو غير ذلك من الدواعي العاطفية.

6- وأن تكون لديه ملكة حديثية، أو ذوق حديثي يتمكن به من معرفة ما يصحح به الحديث أو يحسنه أو يضعفه أو يحكم عليه بالوضع.

تنبيه: غير أنه لما كان العهد قد بَعُدَ برجال الأسانيد، فإنه يجب الاحتياط الشديد في هذا الأمر، ولا يظن ظانٌّ أنه من السهولة بمكان، بحيث يكتفي فيه بتقليب كتب في الرجال، كما يتوهم بعض الناس، بل يجب أن يوضع في الحسبان كافة احتمالات الوهم والنقد في السند والمتن، ثم لا يكون الحكم جازمًا، بل هو حكم على الظاهر الذي تبدَّى لنا، لذلك قال السيوطي: "والأحوط في مثل ذلك أن يعبّر عنه بـ: "صحيح الإسناد"، ولا يطلق التصحيح، لاحتمال علةٍ للحديث خفيت عليه، وقد رأيتُ من يعبر خشية من ذلك بقوله: "صحيح الإسناد"[7].

بناءً على ما سبق من شروط الحديث المقبول، وشروط الحاكم على الحديث، قام أئمة الحديث منذ العصور الأولى بنقد الأحاديث وتمييز مقبولها من مردودها، وتكلموا في عللها، وأتوا بأبحاث دقيقة تكشف خبايا الأسانيد والمتون، كأنما يطوفون مع الرواة وينتقلون مع المتون خلال حلقات الإسناد، فكانت أبحاثهم وأحكامهم حجة تلقاها العلماء بالقبول، واحتجوا بأحكامهم في صحتها وحسنها، وضعفها ووضعها، وعملوا بمقتضاها.

واستمرت الحال على هذا الوضع إلى أن جاء الإمام ابن الصلاح، فلم يسمح لعلماء عصره وما يليه من العصور أن يحكموا بالصحة على حديث لم يحكم عليه من قبل، فرأى الجزم بصحة حديثٍ ما في عصره متعذرًا؛ إذ ما من إسناد إلا وفيه مَنْ لم يبلغ درجة الضبط المشترطة في الصحيح[8]. لكن العلماء لم يوافقوه على ذلك، لا معاصروه ولا من جاءوا بعده، بل أجازوا النظر في الأحاديث والحكم عليها، لمن تمكن من ذلك من علماء المتأخرين وقويت معرفته. صرح بذلك النووي وابن كثير، وأشهر من ناقش ذلك

7- السيوطي، **تدريب الراوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ج 1، ص 148.

8- ابن الصلاح، **المقدمة**، تحقيق: عائشة بنت عبد الرحمن مع محاسن البلقيني، ص 87-89.

واعتنى بنقضه الحافظ العراقي[9]، ثم تلميذه الحافظ ابن حجر[10]، وليس هذا موضع تفصيله.

تبيَّن مما سبق أن العلماء لم يوافقوا ابن الصلاح على فكرته تلك الرامية إلى سد باب تصحيح الحديث أو تضعيفه في العصور المتأخرة. وكذلك لم يوافقه أحد ممن جاؤوا بعده حتى يومنا هذا، فممن حكموا على الأحاديث بما يليق حالها من المعاصرين الشيخ الألباني، والذي أردنا أن نكتب حول منهجيته في تضعيف بعض الأحاديث في الصحيحين.

فانطلاقًا مما سبق من إمكانية الحكم على الحديث في العصور المتأخرة، وجواز ذلك لمن تمكن وقويت معرفته، نأتي إلى موضوعنا في هذا البحث، فنقول: إن الشيخ محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي الألباني من العلماء المتأخرين بل المعاصرين، وقد حكم على كثير من الأحاديث على الأسس التالية:

الأسس التي قام عليها حكم الشيخ الألباني على الأحاديث:

أولًا: أن الحكم على الحديث في عصر الشيخ الألباني لم يكن شجرة ممنوعة، فالشيخ لم يكن مبتدعًا فيه، ولا خارجًا عن الجادَّة التي عليها العلماء قبله وبعده وفي عصره.

ثانيًا: أنه كان أهلًا لذلك بتوفر شروط الحاكم على الحديث فيه، تشهد له بذلك مؤلفاته الكثيرة خاصة **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، وسلسلة الأحاديث الصحيحة، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، وغيرها من الكتب والردود.

ثالثًا: أنه حريص جدًا على العمل بالسنة ومحاربة البدعة والتقليد، وقول كلمة الحق حيثما قدر على ذلك، ولا يجامل في ذلك أحدًا، حتى نفسه وأخلص محبيه وأصدقائه وإخوانه وأقرانه في العلم من العلماء السلفيين وغيرهم، فلا يسمع حديثًا يرى أنه ضعيف إلا بيَّن ضعفَه عنده ولو كان في **الصحيحين**، ولا يسمع رأيًا مخالفًا للحق إلا كتب عنه، ونبَّه عليه في كتبه أو في دروسه، نصحًا للعامة وتنبيهًا للخاصة، وهذا المنهج النقدي الذي أخذ الشيخ نفسه به أوجد لنفسه مجموعةً كبيرة من الأعداء والكارهين له. هذا من حيث العموم، أما من حيث خصوص تضعيفه لبعض الأحاديث في **الصحيحين** فلينظر الأمر الرابع التالي:

9- الحافظ العراقي، **التقييد والإيضاح**، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1389هـ/ 1970م، ص23-24. وانظر السيوطي، **تدريب الراوي**، ج 1، ص 143-144.

10- السيوطي، **تدريب الراوي**، ج 1، ص 147.

تضعيف العلماء بعض الأحاديث في الصحيحين:

رابعًا: هناك عديد من أئمة الفن قد حكموا على بعض الأحاديث في **الصحيحين** بالضعف، منهم:

1- الإمام الدارقطني، فقد نقد أحاديث الشيخين كما هو المعروف، والأحاديث التي نقدها ذكرها الحافظ ابن حجر في مقدمة **فتح الباري**، وهو يقول: "أخرج مسلم عن قتيبة عن الدراوردي عن ثور عن أبي الغيث عن أبي هريرة قال: "خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خيبر، فلم نغنم ذهبًا ولا ورقًا". فذكر الحديث في قصة مدعم، وقد أخرج هذا الحديث البخاري ومسلم من حديث مالك عن ثور به، وهو وهم"[11]، "لأن أبا هريرة لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خيبر، وإنما قدم بعد خروجهم، وقدم عليهم خيبر بعد أن فتحت"[12].

2- وفي حديث مسلم: قال: "مثل المنفق والمتصدق كمثل رجل عليه جبتان أو جنتان"، قال القاضي عياض في هذا الحديث: "وقع في هذا الحديث أوهام كثيرة من الرواة؛ تصحيف وتحريف، وتقديم وتأخير، فمنه "مثل المنفق والمتصدق"، ومنه "كمثل رجل" وصوابه "رجلين عليهما جبتان"، ومنه قوله: "جبتان أو جنتان" بالنون بالشك، والصواب "جنتان" بالنون بلا شك"[13].

3- وقال ابن السبكي: "أما إمام الدنيا أبو عبد الله البخاري ففي جامعه **الصحيح** أوهام" ثم ذكرها[14].

4- وجاء في رواية شريك بن عبد الله أن أنس بن مالك قال في معرض كلامه عن إسراء النبي صلى الله عليه وسلم: "جاء ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في مسجد الكعبة"[15]. لقد وجد العلماء أخطاء كثيرة في حديث الشيخين هذا. ويلخصها القاضي عياض بقوله: "وقد جاء في رواية شريك في هذا الحديث أوهام أنكرها عليه العلماء، وقد نبّه مسلم على ذلك بقوله: "فقدم وأخر وزاد ونقص"،

11- ذكره ابن حجر في **هدي الساري**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ص 369.

12- ابن حجر، **فتح الباري**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ج 7، ص 489.

13- ذكره ابن حجر في **فتح الباري**، ج 3، ص 306 وبدر الدين العيني في **عمدة القاري**، دار إحياء التراث، بيروت، ج 8، ص 307، 308.

14- أبو نصر تاج الدين ابن السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، طبعة هجر، الجيزة، ط 2، 1992م، ج 10، ص 115، والعيني، **عمدة القاري**، ج 8، ص 308.

15- رواه البخاري في **صحيحه**، ج 3، ص 1308، رقم 3377، ومسلم في **صحيحه**، ج 1، ص 145، رقم 162.

ومنها... وذكر واحدا منها[16]. ويقول الذهبي في **تاريخه**: "وذكره أبو محمد بن حزم فوهّاه واتهمه بالوضع، وهذا جهل من ابن حزم. فإن هذا الشيخ ممن اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به، نعم غيره أوثق منه وأثبت وهو راوي حديث المعراج، وانفرد بألفاظ غريبة منها: "ودنا الجبار فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى"[17]. ويقول في **السير**: "وفي حديث الإسراء من طريقه ألفاظ لم يتابَع عليه وذلك في **صحيح البخاري**"[18]. ويقول ابن كثير: "فإن شريكا... اضطرب في هذا الحديث وساء حفظه ولم يضبطه"[19].

5- ويقول ابن تيمية في حق حديث التربة الموجود في **صحيح مسلم**[20]: "فإن هذا الحديث قد بين أئمة الحديث كيحي بن معين وعبد الرحمن بن مهدي والبخاري وغيرهم أنه غلط، وأنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، بل صرّح البخاري في **تاريخه الكبير** أنه من كلام كعب الأحبار... والقرآن يدل على غلط هذا، وبين أن الخلق في ستة أيام"[21].

6- وقال ابن الجوزي في حديث: "وكانت (أي سودة) أسرعنا لحوقا به" المروي في **صحيح البخاري**[22]:

16- يحيى بن شرف النووي، **شرح صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ، ج2، ص209-210.

17- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **تاريخ الإسلام**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407هـ/ 1987م، ج 9، ص 173.

18- الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 9، 1413هـ، ج 6، ص 159-160.

19- الحافظ عماد الدين ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر، بيروت، 1401هـ، ج 3، ص 3.

20- **صحيح مسلم**، ج 4، ص 2149، رقم 2789، حدثني سريج بن يونس وهارون بن عبد الله، قالا: حدثنا حجاج بن محمد، قال: قال ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال: "خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل".

21- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمة، **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، تحقيق: علي حسن ناصر وزميله، دار العاصمة، الرياض، ط 1، 1414هـ، ج 2، ص 43، و**مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة ابن تيمية، الرياض، ط 2، ج 1، ص 256.

22- **صحيح البخاري**، ج 2، ص 515، رقم 1354قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبو عوانة، عن فراس، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها: "أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قلن للنبي صلى الله عليه وسلم: أينا أسرع بك لحوقا؟ قال: "أطولكن يدا" فأخذوا قصبة يذرعونها، فكانت سودة أطولهن يدا، فعلمنا بعد أنما كانت طول يدها الصدقة، وكانت أسرعنا لحوقا به، وكانت تحب الصدقة".

"هذا الحديث غلط من بعض الرواة، والعجب من البخاري كيف لم ينبه عليه"[23]. ويقول النووي: "هذا وهم باطل بالإجماع"[24].

7- وفي حديث مسلم يجيء أبو سفيان إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويطلب منه ثلاثة أشياء ...[25] ابن حزم يقول بوضع هذه الرواية. ويرى ابن الجوزي أنها من وهم أحد الرواة. وابن الأثير يعدّ هذا من أوهام مسلم[26]. قال النووي: "قال القاضي: والذي في مسلم هنا، أنه زوجها أبو سفيان، غريب جدًا، وخبرها مع أبي سفيان حين ورد المدينة في حال كفره مشهور"، ولم يزد القاضي على هذا. وقال ابن حزم: هذا الحديث وهم من بعض الرواة؛ لأنه لا خلاف بين الناس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم حبيبة قبل الفتح بدهر وهي بأرض الحبشة وأبوها كافر". وفي رواية عن ابن حزم أيضًا أنه قال: "موضوع". قال: والآفة فيه من عكرمة بن عمار الراوي عن أبي زميل". وأنكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله هذا على ابن حزم وبالغ في الشناعة عليه ..." ثم ذكر وجه رد ابن الصلاح عليه بما لا طائل تحته[27].

8- وابن حزم والجصاص لا يقبلان حديث السحر في **الصحيحين**[28] حتى اعتبره الجصاص من وضع الكفرة، وبعض العلماء من وضع اليهود[29].

23- ابن حجر، **فتح الباري**، ج 3، ص 287 وانظر: الذهبي، سير **أعلام النبلاء**، ج 2، ص 213، و**تاريخ الإسلام**، ج3، ص 212.

24- النووي، **شرح صحيح مسلم**، ج 16، ص 9.

25- **صحيح مسلم**، ج 4، ص 1945، رقم 2501، حدثني عباس بن عبد العظيم العنبري وأحمد بن جعفر المعقري، قالا: حدثنا النضر (وهو ابن محمد اليمامي)، حدثنا عكرمة، حدثنا أبو زميل، حدثني ابن عباس قال: "كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم: يا نبي الله! ثلاث أعطنيهن؟ قال: "نعم". قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها؟ قال: "نعم". قال: ومعاوية تجعله كاتبا بين يديك؟ قال: "نعم". قال: وتُؤَمِّرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين؟ قال: "نعم".

26- وللمزيد انظر: ابن الأثير الجزري، **أسد الغابة**، دار المعرفة، بيروت، 1997م، ج 1، ص 1353، الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج 3، ص 93، وسير **أعلام النبلاء**، ج 7، ص 137.

27- النووي، **شرح صحيح مسلم**، ج 16، ص 63.

28- **صحيح البخاري**، ج 3، ص 1192، رقم 3095، و**صحيح مسلم**، ج 4، ص 1719، رقم 2189.

29- أبو بكر أحمد بن علي الجصاص، **أحكام القرآن**، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 1405هـ، ج1، ص 59-60، وأبو القاسم جار الله الزمخشري، **الكشاف**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 2، ص 103، و**تفسير القرطبي**، تحقيق: أحمد عبد الحليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط 2، 1372هـ، ج 2، ص 46.

9- وقال أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي: "لما ألف البخاري كتاب **الصحيح**، عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث"، قال العقيلي: "والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة"[30].

10- ويقول الطحاوي لحديث مسلم: منكرا[31].

11- ويقول الذهبي لحديث البخاري: "فهذا حديث غريب جدا، لولا هيبة **الجامع الصحيح** لعدّوه من منكرات مخلد"[32].

12- وينقد ابن السبكي كثيرًا من أحاديث البخاري بدعوى أن فيها وهمًا[33].

13- وينقد الكرماني حديثًا للشيخين[34].

14- يقول العراقي: إنه جمع الانتقادات على **الصحيحين** في جزء، وأجاب عنها[35].

بعض الشبهات حول جواز أو إمكان تضعيف أحاديث في الصحيحين:

أ- من روى له البخاري فقد جاز القنطرة:

قد يقال: كيف يصح تضعيف حديث أو أحاديث في **الصحيحين** بتضعيف راوٍ من الرواة، وقد

30- ابن حجر، **هدي الساري**، ص 7.

31- أبو جعفر الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1399هـ، ج 4، ص 145. وهو في **صحيح مسلم**، ج 9، ص 100، رقم 3230 قال: "وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير، قالا: حدثنا زيد وهو ابن حباب، حدثني سيف بن سليمان، أخبرني قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد".

32- الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج 2، ص 425، رقم 2466 في ترجمة خالد بن مخلد. قاله الذهبي في الحديث الذي رواه البخاري في **صحيحه**، ج 5، ص 2384، رقم 6137 من طريق خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن شريك بن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله عز وجل قال: من عادى لي وليا فقد آذنني بالحرب، وما تقرب إلى عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي عليها، فلئن سألني عبدي لأعطينه، ولئن استعاذ بي لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه".

33- ابن السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج 10، ص 115- 120، 425.

34- شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني، **شرحه على البخاري الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، مصور عن الطبعة المصرية، 1356هـ/ 1937م، ج 23، ص 72-73.

35- العراقي، **التقييد والإيضاح**، ص 33.

قيل في رجالهما بأنهم تجاوزوا القنطرة؟ وحتى الشيخ الألباني اعترف بذلك في كلامه على ابن غزوان، يقول: "إن ابن غزوان هذا قد وثقه جماعة منهم ابن المديني شيخ البخاري وابن نمير ويعقوب بن شيبة والدارقطني وغيرهم، وأخرج له البخاري في **صحيحه** فقد جاوز القنطرة كما يقول الذهبي[36] في أمثاله"[37]. ولكن هل هذه الدعوى مقبولة عند علماء الحديث؟ تعالوا نأخذ الجواب من الشيخ الألباني نفسه، وهو يقول: "وأما القول بأن من روى له البخاري فقد جاوز القنطرة، فهو مما لا يلتفت إليه أهل التحقيق كأمثال الحافظ العسقلاني، ومن له اطلاع لا بأس به على كتابه **التقريب** يعلم صدق ما نقول"[38].

ب ـ تلقي الأمة للصحيحين بالقبول:

وكذلك يقال: إن الأمة تلقت **الصحيحين** بالقبول، فمعنى ذلك أن كل أحاديثهما صحيحة، والأمة لا تجتمع على ضلالة. قلت: هذه الدعوى ليست خاصة بالصحيحين، بل هي عامة لأي حديث اجتمعت فيه شروط الصحة تلقته الأمة بالقبول. لو لم يكن ذلك لما انتقد من أحاديثهما الإمام الدارقطني كما قال الحافظ ابن حجر: "وعدة ما اجتمع لنا من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني مما في كتاب البخاري وإن شاركه مسلم في بعضه مائة وعشرة أحاديث، منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثا، ومنها ما انفرد بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثا"[39]. وكذلك تكلم في بعض أحاديث **الصحيحين**: الإمام البخاري نفسه، وأبو داود، وابن خزيمة، وأبو حامد بن الشرقي، وابن حبان، والخطابي، وأبو مسعود الدمشقي، والبيهقي، وابن عبد البر، والقاضي عياض، وعبد الحق الأشبيلي، وابن الجوزي، وابن الصلاح، والمنذري، والنووي، وابن تيمية، وابن عبد الهادي، والذهبي، وابن القيم، والبلقيني، وابن حجر[40]. وهذا دل على أن الإجماع على صحة كل حديث وكل لفظ في **الصحيحين** لم يحصل، وإنما وقع الخلاف في بعض أحاديث وألفاظ **الصحيحين**، ومن ثم لم يتم تلقي الأمة بالقبول لكل

36- قال أبو الليث: قال الإمام الذهبي في **سير أعلام النبلاء**، ج 7، ص 301: "وهمام ممن جاوز القنطرة، واحتج به أرباب الصحاح".

37- محمد ناصر الدين الألباني، **دفاع عن الحديث النبوي والسيرة**، المكتبة الشاملة، ج 1، ص 68.

38- الألباني، **الإرواء**، ج 5، ص 310، نقلا عن عصام موسى هادي، **الروض الداني في الفوائد الحديثية للعلامة محمد ناصر الدين الألباني**، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن، ط 1، 1422هـ، ص 175.

39- الألباني، **مختصر صحيح مسلم**، ص 35، نقلا عن كتاب **الروض الداني**، ص 163.

40- انظر: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، **ردع الجاني المتعدي على الألباني**، دار المحجة للنشر والتوزيع، أبو ظبي، ط 1، 1424هـ/ 2003م، ص 91-115.

ما ورد فيهما من الحديث واللفظ والحرف. وقال الشيخ الألباني: "واعلم أن **صحيح البخاري** مع جلالته وتلقي العلماء له بالقبول كما سبق ذكره في المقدمة؛ فإنه لم يسلم من النقد من بعض العلماء، وإن كان غالبه مجانبًا للصواب، كما شرحه الحافظ ابن حجر في مقدمة **الفتح**، ومن أسباب ذلك أن الناقد يقف في نقده عند خصوص إسناد البخاري، وهو في هذه الحالة مصيب، ولكنه يكون مخطئًا حين لم يتجاوزه إلى غيره، كما فعل ابن حزم في الحديث الآتي برقم 974، وفي حديث تحريم المعازف الآتي في "3/ 74- الأشربة / 6- باب"، ونحوه قوله 134 في آخر الحديث 1109: "من قال: أنا خير من يونس بن متى فقد كذب"؛ فإن فيه من هو كثير الخطأ، لكني قويته بطرق أخرى، كما سترى. ومثله الحديث 1312: "إذا مرض العبد ...". وهذه الطريقة في تقوية الحديث بالطرق قد جريت عليها في سائر كتبي، وبخاصة منها **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، مع مراعاة الشرط المعروف في ذلك، وهو السلامة من متروك أو متهم ..."[41].

ج- استخارة الإمام البخاري:

قال الحافظ ابن حجر: "وروى الفربري عن البخاري قال: ما أدخلت في **الصحيح** حديثًا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته"[42]. وهذا يدل على أن كل ما وضعه البخاري في كتابه من الأحاديث ثبتت صحتها عنده. قلت: الاستخارة بذاتها أمر طيب ومطلوب، وإذا استخار يمضي لما ينشرح له صدره؛ لأن فيها اتباعًا لأمر النبي صلى الله عليه وسلم، وتبركًا بذلك مع ما فيها من الدعاء والرد إلى الرب تعالى، ولكن هل أنها حجة يلزم بها شيء على شخص آخر؟ قد تكون حجة على صاحبها، ولكنها ليست حجة على غيره، فمثلًا شخص أراد الزواج من فلانة مثلًا وهي مخطوبة على أحد آخر برضاها، وجاءت استخارته عليها، فاستخارته هذه ليست حجة أو ملزمة لتلك المرأة أو لأهلها.

المنهجية التي اتبعها الشيخ الألباني في تضعيف بعض أحاديث الصحيحين:

خامسًا: وأما المنهجية التي اتبعها الشيخ الألباني في تضعيف بعض أحاديث **الصحيحين** فهي نفس المنهجية التي اتبعها سلفه من أئمة الحديث، ولم يحد عنها قِيْدَ أنملة، بل ولا قيد شعرة فيما أرى، تعالوا نسمع من الشيخ نفسه هذه المنهجية التي حدد معالمها:

1- عدم تضعيفه حديثًا إلا بعد استفراغ الجهد في البحث عن متابع أو شاهد له: قال الشيخ

41- الألباني، **مختصر صحيح البخاري**، ج 2، ص 4، نقلًا عن كتاب **الروض الداني في الفوائد الحديثية للعلامة محمد ناصر الدين الألباني**، ص 82.

42- ابن حجر، مقدمة **فتح الباري**، ص 347.

الألباني: "على أنني حين أضعف حديثًا ما فإنني لا أكتفي على تضعيفه بمجرد أنني رأيت له هذا الطريق الضعيف، بل إنني أتبع في ذلك كل ما تطوله يدي من مطبوع أو مخطوط، مستعينًا على ذلك بما قاله الأئمة الحفاظ، كل ذلك خشية أن يكون له طريق تقوم به الحجة؛ فأقعَ بعدم اطلاعي عليه في الخطأ، ... وما ذلك إلا لتطبيق هذا المنهج والكلام على إسناد كل واحد منها تضعيفًا وتجريحًا، بحيث يندر أن يستدرك عليَّ أحد طريقًا لم أورده. ولا أعتقد أن الله تعالى يكلِّفنا بأكثر من هذا، والخطأ ما سلم منه إنسان، وإنما عليه أن يفرغ جهده للوصول إلى الحق، فإن أصابه فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، وصدق الله العظيم: ژۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈژ[43].

2- أحاديثهما المسندة كلها صحيحة عند العلماء إلا أحرفًا يسيرة جدًا وهم فيها بعض الرواة: وقال: "ومن المقرر في علم الحديث أن أحاديث **صحيح البخاري** تنقسم إلى قسمين: الأول: هي التي يسندها البخاري إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أي يسوق أسانيدها متصلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا القسم كله صحيح عند العلماء إلا أحرفًا يسيرة جدًا وهم فيها بعض الرواة"[44]. ثم ذكر القسم الثاني، وهو الحديث المعلق. عرفنا من هذا النص أن أحاديث **صحيح البخاري** التي ضعَّفها هي قليلة جدًا أولًا، وثانيًا سبب ضعفها هو وهم بعض الرواة فيها.

3- حب الشيخ الألباني لهما: ولم يكن الشيخ الألباني يكره الشيخين أو صحيحيهما، وإنما كان يكرمهما ويوقرهما، يدل على ذلك ما يلي له من المواقف تجاههما:

أ- قال في التعليق على قول الشيخ أبي الفيض الغماري: "... المراد أن يوجد فيهما (أي في **الصحيحين**) أحاديث غير صحيحة لمخالفتها للواقع"، فوافقه الشيخ الألباني على معظم ما قال، ثم قال: "غير أني أتخوف من قول الغماري أخيرًا: "لمخالفتها للواقع" لما يخشى من التوسع في ذلك ..."[45].

ب- وصحح الشيخ الألباني حديثًا في **الصحيحين**، وحديثًا في **صحيح مسلم**، قد ضعفهما الشيخ أبو الفيض الغماري[46].

ج- وصحح الشيخ الألباني حديث "من عادى لي وليا ..." المخرج في **صحيح البخاري**، والذي ضعفه

43- سورة البقرة، الآية: 286، الألباني، **الرد على التعقب الحثيث**، ص 18، نقلًا عن كتاب **الروض الداني في الفوائد الحديثية للعلامة محمد ناصر الدين الألباني**، ص 153.

44- الألباني، **نقد نصوص حديثية**، ص 7، نقلًا عن كتاب **الروض الداني**، جمع عصام موسى هادي، ص 43.

45- الألباني، **آداب الزفاف**، ص 59-60، نقلًا عن كتاب **ردع الجاني المتعدي على الألباني**، ص 43.

46- المرجع السابق، ص 56-57.

الذهبي وابن رجب. وكذلك صحح حديث "خلق التربة يوم السبت" المخرج في **مسلم**، والذي ضعفه علي بن المديني والبخاري والبيهقي وغيرهم. وصحح حديث "ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحِرَّ والحرير والخمر والمعازف ..." المذكور معلقًا في **صحيح البخاري**، والذي ضعفه ابن حزم. وصحح حديث "إذا قرأ الإمام فأنصتوا" المخرج في **صحيح مسلم**، والذي ضعفه ابن معين والبخاري وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم. وأحاديث أخرى ضعفها بعض العلماء، وصححها الشيخ الألباني[47]، مما يدل على أنه يحكم على الحديث بما تقتضيه القواعد والموضوعية.

د- كان شديد التحرز والتريث في الكلام على أحاديث **الصحيحين**، حتى التي تكلم فيها بعض السابقين عليه، يقول: "فإن حديثًا خرجه الإمام البخاري في **المسند الصحيح** ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعف في إسناده، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه"[48].

هـ- ويقول: "وحسبك أنه في **صحيح البخاري** مع وروده من طرق أخرى كما تقدم ... بل إنني أقول: إنه صحيح يقينًا؛ لأنه من أحاديث **الصحيحين** التي تلقتها الأمة بالقبول ... وما كان كذلك من أحاديثهما فهو يفيد العلم كما هو مقرر في المصطلح، وراجع لذلك **شرح اختصار علوم الحديث** لابن كثير"[49].

و- وقال الشيخ الألباني: "... كيف، و**الصحيحان** هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة على قواعد متينة وشروط دقيقة، وقد وفقوا في ذلك توفيقًا بالغًا لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح كابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم، حتى صار عرفًا عامًا أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما فقد جاوز القنطرة ودخل في طريق الصحة والسلامة. ولا ريب في ذلك وأنه هو الأصل عندنا"[50].

نماذج لمنهجيته تلك لتضعيف بعض الأحاديث في الصحيحين:

47- انظر: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، **ردع الجاني المتعدي على الألباني**، ص 52-60.

48- الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج 4، ص 185، نقلًا عن كتاب **الروض الداني**، ص82.

49- الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، مكتبة المعارف، الرياض، ج 6، ص 313 رقم 2814.

50- الألباني، **مقدمته لشرح العقيدة الطحاوية**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1414هـ، ص 14-15.

الأول: التضعيف بعنعنة المدلس:

1- قال الأخ أبو معاذ: "... أن أغلب هذه الأحاديث التي وقعت في **صحيح مسلم** بعنعنة أبي الزبير عن جابر، إنما هي في المتابعات والشواهد، لا في الأصول والاحتجاج، ومعلوم أن العلماء ـ ومنهم صاحبا **الصحيحين** ـ يتسامحون به في باب الاستشهاد بما لا يتسامحون به في باب الاحتجاج. قال الحافظ ابن حجر في **النكت**: "ليست الأحاديث التي في **الصحيحين** بالعنعنة عن المدلسين كلها في الاحتجاج، فيحمل كلامهم هنا ـ يعني أن صاحبي **الصحيحين** اطلعا على اتصالها ـ على ما كان منها في الاحتجاج فقط، أما ما كان في المتابعات فيحتمل أن يكون حصل التسامح في تخريجها كغيرها"[51]. وقال الأخ أبو معاذ أيضًا: إن كل أحاديث أبي الزبير عن جابر بصيغة "عن" رقاها الشيخ الألباني إلى الحسن لغيره، غير حديث واحد فهو ضعفها بعنعنته ولم يجد له متابعًا مقبولًا ولا شاهدًا مقبولًا. وهو ما رواه مسلم في **صحيحه**، حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا أبو الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن"[52]. ضعفه الشيخ لعنعنة أبي الزبير، ولأنه خالف حديثين ثابتين في الظاهر. قال الشيخ الألباني في **الضعيفة**[53]: "وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه، وقد تقرر عند أهل المعرفة بهذا العلم الشريف ترك الاحتجاج بحديثه المعنعن، إلا ما كان من رواية الليث بن سعد عنه؛ فإنه لم يأخذ عنه إلا ما ذكر له السماع فيه، ولهذا قال الذهبي في ترجمته في **الميزان**: "وفي **صحيح مسلم** أحاديث مما لم يوضح أبو الزبير السَّماع عن جابر، ولا هي من طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء"[54]. وقال في موضع آخر: "وجملة القول: أن كل حديث يرويه أبو الزبير عن جابر أو غيره بصيغة عن ونحوها وليس من رواية الليث بن سعد عنه، فينبغي التوقف عن الاحتجاج به، حتى يتبين سماعه، أو ما يشهد له ويعتضد به"[55]. والشيخ الألباني ليس متفردًا بهذا التضعيف، بل إنه اتبع فيه

51- ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورية، ط 1، 1404هـ/ 1984م، 2/ 636. وانظر: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، **ردع الجاني المتعدي على الألباني**، ص83، هامش رقم 1.

52- مسلم، **الصحيح**، ج 3، ص 1555، رقم 1963.

53- الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، مكتبة المعارف، الرياض، ج 1، ص 157، رقم 65.

54- ابن حجر، **مقدمة الفتح**، ص 345.

55- الألباني، **الضعيفة**، ج 1، ص 157. وانظر: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، **ردع الجاني المتعدي على الألباني**، ص 68.

سلفه من ابن حزم وابن القيم والذهبي وابن حجر، وغيرهم[56].

2- ضعف الشيخ حديثًا في **صحيح مسلم** بتدليس حبيب بن أبي ثابت، قال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا إسماعيل بن علية، عن سفيان، عن حبيب، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كسفت الشمس ثماني ركعات في أربع سجدات. وعن علي مثل ذلك[57]. قال الشيخ في **إرواء الغليل**: "رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي، ثم قال: ضعيف؛ وإن أخرجه مسلم ومن ذكر معه وغيرهم فإنه من طريق حبيب عن طاوس عن ابن عباس به. وعلته حبيب هذا وهو ابن أبي ثابت وهو وإن كان ثقة فإنه مدلس وكذلك قال ابن حبان في **صحيحه**: "هذا الحديث ليس بصحيح؛ لأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن طاوس ولم يسمعه منه". وقال البيهقي: "وحبيب وإن كان من الثقات فقد كان يدلس ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاوس ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثوق به عن طاوس". وفيه علة أخرى وهي الشذوذ فقد خرج الحديث من ثلاث طرق أخرى عن ابن عباس وفيها كلها "أربع ركعات وأربع سجدات". وفي هذه الطريق المعلة: "ثمان ركعات ..." فهذا خطأ قطعا"[58].

الثاني: تضعيف الرفع:

3- ضعف الشيخ الألباني رفع حديث في **صحيح مسلم**، وهو ما رواه مسلم فقال: حدثنا هارون بن معروف وهارون بن سعيد الأيلي، قالا: حدثنا ابن وهب، أخبرني عياض بن عبد الله، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن أم كلثوم، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: إن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل هل عليهما الغسل؟ وعائشة جالسة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل"[59]. لم يخرجه مسلم في **الأصول**، وإنما خرجه في الشواهد، ومسلم يتسامح في المتابعات والشواهد بما لا يتسامح به في الأصول. ثم إن الشيخ لم يضعفه مطلقا، وإنما ضعفه من قول النبي صلى الله عليه وسلم، ورجح أنه من قول عائشة[60].

56- انظر: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، **ردع الجاني المتعدي على الألباني**، ص 67-73.

57- **صحيح مسلم**، ج 2، ص 627، رقم 908.

58- الألباني، **إرواء الغليل**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1405هـ/ 1985م، ج 3، ص 129، رقم 660.

59- **صحيح مسلم**، ج 1، ص 272، رقم 350.

60- انظر: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، **ردع الجاني المتعدي على الألباني**، ص 120.

الثالث: التضعيف بضعف راو:

4- ضعّف الشيخ الألباني سندًا لمسلم فيه سويد بن سعيد، ثم صحح متنه بمتابع له، وهو ما رواه مسلم فقال: حدثنا سُوَيْدُ بن سعيد، عن معتمر بن سليمان، عن أبيه، حدثنا أبو عمران الجَوْنِي، عن جُنْدَب، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدث: "أن رجلا قال: والله! لا يغفر الله لفلان، وإن الله تعالى قال: من ذا الذي يتألَّى على أن لا أغفر لفلان، فإني قد غفرت لفلان، وأحبطت عملك أو كما قال"[61].

قال الشيخ الألباني: "رواه مسلم (8/ 36) وابن أبي الدنيا في "حسن الظن بالله" (190/ 1-2) قالا: حدثنا سويد بن سعيد به مثله. ثم رواه ابن أبي الدنيا من طريق أخرى موقوفا: حدثنا أبو حفص الصفار، قال: حدثنا جعفر بن سليمان، قال: حدثنا أبو عمران الجوني، عن جندب بن عبد الله البجلي قال: فذكره موقوفًا. قلت (أي الألباني): والإسناد الأول ضعيف، فإن سويد بن سعيد مع كونه من شيوخ مسلم، فقد ضعف. بل روى الترمذي عن البخاري أنه ضعيف جدا. ونحوه ما روى الجنيدي عنه قال: "فيه نظر، عمي فتلقن ما ليس من حديثه". وقد أورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "قال أحمد: متروك الحديث. وقال ابن معين: كذاب. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال البخاري ... وقال أبو حاتم: صدوق كثير التدليس. وقال الدارقطني: ثقة غير أنه كبر: فربما قرئ عليه حديث فيه بعض النكارة فيجيزه". وقال الحافظ في **التقريب**: "صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وأفحش فيه ابن معين القول". قلت: فمثله لا تطمئن النفس للاحتجاج بخبره، لاسيما مع مجيئه موقوفا من الطريق الأخرى، ورجالها ثقات غير أبي حفص الصفار فلم أعرفه الآن. لكن وجدت لسويد بن سعيد متابعا، أخرجه البيهقي في **شعب الإيمان** (2/ 96/ 2) من طريق سويد بن سعيد وأبي سلمة يحيى بن خلف الباهلي كلاهما قالا: حدثنا معتمر بن سليمان به مرفوعا. والباهلي هذا ثقة من شيوخ مسلم الذين احتج بهم في **الصحيح**. فبه صح الحديث، والحمد لله على توفيقه. وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعا. وكذا من حديث أبي قتادة. وإسناد الأول حسن كما بينته في **تخريج المشكاة** (2347). ثم وجدت له متابعين آخرين، فرواه الطبراني في **المعجم الكبير** (1679) من طريق صالح بن حاتم بن وردن وهريم بن عبد الأعلى قالا: حدثنا معتمر بن سليمان به. ثم أخرجه (1680) من طريق حماد بن سلمة: حدثنا أبو عمران به. وهذه متابعة أخرى قوية من حماد لسليمان، والإسناد صحيح أيضا على شرط مسلم"[62].

61- **صحيح مسلم**، ج 4، ص 2023، رقم 2621.

62- الألباني، **السلسلة الصحيحة**، ج 4، ص 254 رقم 1685.

5- ضعف الشيخ الألباني ما رواه مسلم في **صحيحه** بضعف أحد الرواة فيه، فقال الإمام مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا مروان بن معاوية، عن عمر بن حمزة العمري، حدثنا عبد الرحمن بن سعد، قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها"[63]. ذكره الشيخ الألباني في **آداب الزفاف** بلفظ: "إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها أي: يصل إليها بالمباشرة والمجامعة، ومنه قوله تعالى: ژٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ژ[64]. وقال: رواه ابن أبي شيبة ومن طريقه مسلم وأحمد وأبو نعيم ثم قال: "إن هذا الحديث مع كونه في **صحيح مسلم** فإنه ضعيف من قبل سنده لأن فيه عمر بن حمزة العمري وهو ضعيف كما قال في **التقريب**. وقال الذهبي في **الميزان**: "ضعفه يحيى بن معين والنسائي وقال أحمد: أحاديثه مناكير"، ثم ساق له الذهبي هذا الحديث، وقال: "فهذا مما استنكر لعمر". قلت (والقائل هو الألباني): ويستنتج من هذه الأقوال لهؤلاء الأئمة أن الحديث ضعيف وليس بصحيح، وتوسط ابن القطان فقال كما في **الفيض**: "وعمر ضعفه ابن معين وقال أحمد: أحاديثه مناكير، فالحديث به حسن لا صحيح". قلت (أي الألباني): ولا أدري كيف حكم بحسنه مع التضعيف الذي حكاه هو نفسه فلعله أخذ بهيبة **الصحيح**، ولم أجد حتى الآن ما أشد به عضد هذا الحديث بخلاف الحديث الآتي بعده والله أعلم"[65].

6- وضَعَّف الشيخ الألباني حديثا آخر في **صحيح مسلم** من رواية عمر بن حمزة هذا. وهو ما رواه مسلم فقال: حدثني عبد الجبار بن العلاء، حدثنا مروان يعني الفزاري، حدثنا عمر بن حمزة، أخبرني أبو غطفان المري، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشربن أحد منكم قائما فمن نسي فليستقي"[66]. قال الشيخ الألباني: "منكر بهذا اللفظ. أخرجه مسلم في **صحيحه** (6/ 110- 111) من طريق عمر بن حمزة: أخبرني أبو غطفان المري أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره. قلت (أي الألباني): وعمر هذا وإن احتج به مسلم فقد ضعفه الإمام أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم، ولذلك أورده الذهبي في **الميزان** وذكره في الضعفاء وقال: "ضعفه ابن معين

63- **صحيح مسلم**، ج 2، ص 1060، رقم 1437.

64- سورة النساء، الآية: 21.

65- الألباني، **آداب الزفاف**، ص 70.

66- **صحيح مسلم**، ج 3، ص 1601، رقم 2026.

لنكارة حديثه". وقال الحافظ في **التقريب**: "ضعيف". قلت: وقد صح النهي عن الشرب قائما في غير ما حديث، عن غير واحد من الصحابة، ومنهم أبو هريرة، لكن بغير هذا اللفظ، وفيه الأمر بالاستقاء، لكن ليس فيه ذكر النسيان، فهذا هو المستنكر من الحديث، وإلا فسائره محفوظ. ولذلك أوردته في **الأحاديث الصحيحة**[67].

وقال في **السلسلة الصحيحة**: "لا يشربن أحد منكم قائما". رواه مسلم (6/ 110- 111) عن عمر بن حمزة أخبرني أبو غطفان المري أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره. وزاد: "فمن نسي فليستقىء". قلت: وعمر هذا وإن احتج به مسلم فقد ضعفه أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم ولذلك قال الحافظ في **التقريب**: "ضعيف"، فالحديث بهذه الزيادة ضعيف. لكن صح بلفظ آخر، ولذلك أوردته هنا بدونها، فقد رواه أبو زياد الطحان قال: سمعت أبا هريرة يقول، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه رأى رجلا يشرب قائما فقال له: "قه"، قال: لمه؟ قال: "أيسرك أن يشرب معك الهر؟" قال: لا، قال: "فإنه قد شرب معك من هو شرٌ منه! الشيطان!!" أخرجه أحمد (7990) والدارمي (2/ 121) والطحاوي في **مشكل الآثار** (3/ 19) عن شعبة عن أبي زياد به. وهذا سند صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي زياد هذا، قال ابن معين: "ثقة". وقال أبو حاتم: "شيخ صالح الحديث". كما في **الجرح والتعديل** (4/ 2/ 373)، فقول الذهبي فيه "لا يعرف"، مما لا يعرج عليه، بعد توثيق هذين الإمامين له. وقد ورد الحديث بلفظ آخر وهو: "لو يعلم الذي يشرب وهو قائم ما في بطنه لاستقاء"[68].

الرابع: تضعيف حديث بالشذوذ:

7- ضعَّف الشيخ الألباني حديثًا في **صحيح البخاري** بالشذوذ، قال البخاري: حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم، حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن صالح بن كيسان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "اختصمت الجنة والنار إلى ربهما، فقالت الجنة: يا رب! ما لها لا يدخلها إلّا ضعفاء الناس وسقطهم؟ وقالت النار: ـ يعني ـ أوثرت بالمتكبرين. فقال الله تعالى للجنة: أنت رحمتي، وقال للنار: أنت عذابي أصيب بك من أشاء، ولكل واحدة منكما ملؤها، قال: فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدًا، وإنه ينشئ للنار من يشاء، فيلقون فيها فتقول: هل من مزيد ثلاثا، حتى يضع فيها قدمه

67- الألباني، **السلسلة الضعيفة**، ج 2، ص 326، رقم 929.

68- الألباني، **السلسلة الصحيحة**، ج 1، ص 286، رقم 175.

فتمتلئ، ويرد بعضها إلى بعض، وتقول قط قط قط"[69]. قال الشيخ الألباني: "يدخل أهل الجنة الجنة، فيبقى منها ما شاء الله عز وجل، فينشئ الله تعالى لها ـ يعني خلقا ـ حتى يملأها". وبعد تخريجه من **صحيح البخاري** و**صحيح مسلم** و**مسند أحمد** و**مسند أبي يعلى** بطرق مختلفة وحكمه عليها بالصحة قال: "وله شاهد من حديث أبي هريرة. أخرجه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في الكتاب الآخر (أي الضعيفة) تحت الحديث 6199. وقد وقع في رواية للبخاري (7449) من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ: "... وينشئ للنار ..."، مكان "... الجنة". وهي بلا شك رواية شاذة لمخالفتها للطريق الأولى عن أبي هريرة ولحديث أنس، وقد أشار إلى ذلك الحافظ أبو الحسن القابسي (علي بن محمد بن خلف القيرواني ت403هـ)، وقال جماعة من الأئمة: إنه من المقلوب، وجزم ابن القيم بأنه غلط، واحتج بأن الله أخبر بأن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه، وأنكرها الإمام البلقيني، واحتج بقوله تعالى: ژگ گ گ گ ڳ ڳژ[70]. ذكره الحافظ في **الفتح** (13/ 437). فأقول: هذا الشذوذ في هذا الحديث مثال من عشرات الأمثلة التي تدل على جهل بعض الناشئين الذي يتعصبون لـ: **صحيح البخاري**، وكذا لـ: **صحيح مسلم** تعصبا أعمى، ويقطعون بأن كل ما فيهما صحيح! ويقابل هؤلاء بعض الكتاب الذين لا يقيمون للصحيحين وزنا، فيردون من أحاديثهما ما لا يوافق عقولهم وأهواءهم، مثل "السقاف" و"حسان" و"الغزالي" وغيرهم. وقد رددت على هؤلاء وهؤلاء في غير ما موضع"[71].

الخامس: تضعيف حديث بسوء حفظ أحد رواته والشذوذ في سنده:

8- تضعيفه حديثًا في **صحيح البخاري** بسوء حفظ أحد رواته والشذوذ في سنده: قال البخاري: حدثني عبد الله بن منير، سمع أبا النضر، حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله يعني ابن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله، لا يلقي لها بالًا، يرفع الله بها درجات، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله، لا يلقي لها بالًا، يهوي بها في جهنم"[72]. قال الشيخ الألباني في تعليقه على هذا الحديث[73]: "ضعيف أخرجه البخاري (6478 فتح) وأحمد (2/ 334) والمروزي في **زوائد الزهد** (4393) والبيهقي في **الشعب** (2/ 67/ 1) من طريق

69- **صحيح البخاري**، ج 6، ص 2711، رقم 7011.

70- سورة الكهف، الآية: 49.

71- الألباني، **الصحيحة**، ج 6، ص 39، رقم 2540.

72- **صحيح البخاري**، ج 5، ص 2377، رقم 6113.

73- الألباني، **الصحيحة**، ج 6، ص 39، رقم 2540.

عبدالرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا به. قلت: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان: الأولى: سوء حفظ عبد الرحمن هذا مع كونه قد احتج به البخاري، فقد خالفوه وتكلموا فيه من قبل حفظه، وليس في صدقه". ثم ذكر الشيخ من أولئك الأئمة يحيى بن معين، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو حاتم، وابن حبان، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر. ثم قال: "وقد ساق (أي ابن حجر) له حديثًا (ص462) مما انتقده الدارقطني على البخاري لزيادة تفرد بها، فقال الدارقطني: "لم يقل هذا غير عبدالرحمن، وغيره أثبت منه وباقي الحديث صحيح". ولم يتعقبه الحافظ بشيء بل أقره فراجعه إن شئت. وبالجملة فضعف هذا الراوي بعد اتفاق أولئك الأئمة عليه أمر لا ينبغي أن يتوقف فيه باحث، أو يرتاب فيه منصف. وإن مما يؤكد ذلك ما يلي: والأخرى: مخالفة الإمام مالك إياه في رفعه، فقال في **موطئه** (3/ 149): عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان أنه أخبره أن أبا هريرة قال: فذكره موقوفًا عليه وزاد: "في الجنة". فرواية مالك هذه موقوفًا مع هذه الزيادة يؤكد أن عبد الرحمن لم يحفظ الحديث فزاد في إسناده فجعله مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ونقص من متنه ما زاده فيه جبل الحفظ الإمام مالك رحمه الله تعالى. وثمة دليل آخر على قلة ضبطه أن في الحديث زيادة شطر آخر بلفظ: "وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالا يهوي بها في جهنم". فقد أخرجه الشيخان من طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعًا به إلا أنه قال: ".. ما يتبين فيها يزل بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب". وعند الترمذي وحسنه بلفظ: ".. لا يرى بها بأسًا يهوي بها سبعين خريفًا في النار". وقد خرجت هذه الطريق الصحيحة مع شاهد لها في **سلسلة الأحاديث الصحيحة** برقم 540. ثم خرجت له شاهدًا من غير حديث أبي هريرة برقم 888. وبعد فقد أطلت الكلام على هذا الحديث وراويه دفاعًا عن السنة ولكي لا يتقول متقول، أو يقول قائل من جاهل أو حاسد أو مغرض: إن الألباني قد طعن في **صحيح البخاري** وضعف حديثه، فقد تبين لكل ذي بصيرة أنني لم أحكم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء قديمًا وحديثًا، وإنما تمسكت بما قاله العلماء في هذا الراوي وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه من رد حديث الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة. والله ولي التوفيق"[74].

السادس: تضعيفه حديثًا في البخاري بالإدراج:

9- ضعّف الشيخ الألباني حديثا في **الصحيحين** بالإدراج: قال البخاري: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، عن خالد، عن سعيد بن أبي هلال، عن نعيم المجمر، قال: رقيت مع أبي هريرة على ظهر

74- الألباني، **الضعيفة**، ج 3، ص 463، رقم 1299.

المسجد فتوضأ، فقال: إني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل"[75]، ورواه مسلم أيضًا في **صحيحه** فقال: وحدثني هارون بن سعيد الأيلي، حدثني ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن نعيم بن عبد الله، أنه رأى أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين، ثم غسل رجليه حتى رفع إلى الساقين، ثم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن أمتي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء، فمن استطاع أن يطيل غرته فليفعل"[76].

قال الشيخ في **السلسلة الضعيفة**: "إن أمتي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل": مدرج الشطر الآخر. وإنما يصح مرفوعا شطره الأول، وأما الشطر الآخر: "فمن استطاع .." فهو من قول أبي هريرة أدرجه بعض الرواة في المرفوع، وإليك البيان: أخرجه البخاري (1/ 190) والبيهقي (1/ 57) وأحمد (2/ 400) عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن نعيم المجمر أنه قال: رقيت مع أبي هريرة على ظهر المسجد، وعليه سراويل من تحت قميصه، فنزع سراويله، ثم توضأ، وغسل وجهه ويديه، ورفع في عضديه الوضوء، ورجليه، فرفع في ساقيه، ثم قال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: فذكره. والسياق لأحمد، وليس عند البخاري ذكر السراويل والقميص ولا غسل الوجه والرجلين، ثم أخرجه مسلم (1/ 149) والبيهقي أيضًا من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال به. أنه رأى أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين، ثم غسل رجليه حتى رفع إلى الساقين، الحديث مثله، وابن أبي هلال مختلط عند الإمام أحمد، لكنه توبع، فقد أخرجه مسلم وكذا أبو عوانة في **صحيحه** (1/ 243) والبيهقي (1/ 77) من طريق سليمان بن بلال: حدثني عمارة بن غزية الأنصاري عن نعيم بن عبد الله المجمر قال: "رأيت أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه فأسبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد، ثم يده اليسرى حتى أشرع في العضد، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق، ثم رجله اليسرى حتى أشرع في الساق، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ، وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء، فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيله"، وقد تابعه ابن لهيعة عن عمارة بن غزية به نحوه، وفيه: وكان إذا غسل ذراعيه كاد أن يبلغ نصف العضد، ورجليه إلى نصف

75- **صحيح البخاري**، ج 1، ص 63، رقم 136.

76- **صحيح مسلم**، ج 1، ص 216، رقم 246.

الساق، فقال له في ذلك، فقال: إني أريد أن أطيل غرتي، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن أمتي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من الوضوء، ولا يأتي أحد من الأمم كذلك". أخرجه الطحاوي (1/ 24) ورجاله ثقات، غير أن ابن لهيعة سيئ الحفظ، ولكن لا بأس به في المتابعات والشواهد. ثم أخرجه أحمد (2/ 334 و523) من طريق فليح بن سليمان عن نعيم بن عبد الله به بلفظ: أنه رقى إلى أبي هريرة على ظهر المسجد، فوجده يتوضأ، فرفع في عضديه، ثم أقبل علي فقال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: فذكره بلفظ: "إن أمتي يوم القيامة هم الغر المحجلون ..." إلا أنه زاد: فقال نعيم: لا أدري قوله: "من استطاع أن يطيل غرته فليفعل" من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي هريرة! قلت: وفليح بن سليمان وإن احتج به الشيخان ففيه ضعف من قبل حفظه، فإن كان قد حفظه، فقد دلنا على أن هذه الجملة في آخر الحديث: "من استطاع ..." قد شك نعيم في كونها من قوله صلى الله عليه وسلم، وقد قال الحافظ في **الفتح** (1/ 190): ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة، ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه، والله أعلم. قلت: وقد فات الحافظ رواية ليث عن كعب عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكره بهذه الجملة. أخرجه أحمد (2/ 362)، لكن ليث وهو ابن أبي سليم ضعيف لاختلاطه، وقد حكم غير واحد من الحفاظ على هذه الجملة أنها مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة، فقال الحافظ المنذري في **الترغيب** (1/ 92): وقد قيل: إن قوله: "من استطاع" إلى آخره، إنما هو مدرج من كلام أبي هريرة موقوف عليه، ذكره غير واحد من الحفاظ، والله أعلم.

قلت: وممن ذهب إلى أنها مدرجة من العلماء المحققين شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، فقال هذا في **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح** (1/ 316): فهذه الزيادة مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، بين ذلك غير واحد من الحفاظ، وكان شيخنا يقول: هذه اللفظة لا يمكن أن تكون من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن الغرة لا تكون في اليد، لا تكون إلا في الوجه، و إطالته غير ممكنة، إذ تدخل في الرأس فلا تسمى تلك غرة. قلت: وكلام الحافظ المتقدم يشعر بأنه يرى كونها مدرجة، وممن صرح بذلك تلميذه إبراهيم الناجي في نقده لكتاب **الترغيب**، المسمى بـ: **العجالة المتيسرة** (ص30)، وهو الظاهر مما ذكره الحافظ من الطرق، ومن المعنى الذي سبق في كلام ابن تيمية. ومن الطرق المشار إليها ما روى يحيى بن أيوب البجلي عن أبي زرعة قال: دخلت على أبي هريرة وهو يتوضأ إلى منكبيه، وإلى ركبتيه، فقلت له: ألا تكتفي بما فرض الله عليك من هذا؟ قال: بلى، ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: مبلغ الحلية مبلغ الوضوء، فأحببت أن يزيدني في حليتي.

أخرجه ابن أبي شيبة في **المصنف** (1/ 40) وعلقه أبو عوانة في **صحيحه** (1/ 243)، وإسناده جيد، وله طريق أخرى عند مسلم وغيره عن أبي حازم قال: كنت خلف أبي هريرة وهو يتوضأ للصلاة، فكان يمد يده حتى يبلغ إبطه، فقلت له: يا أبا هريرة ما هذا الوضوء؟ فقال: يا بني فروخ! أنتم ههنا؟ لو علمت أنكم ههنا ما توضأت هذا الوضوء، سمعت خليلي صلى الله عليه وسلم يقول: "تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء". قلت: فليس هذه الطريق تلك الجملة "فمن استطاع ..." ولو كانت في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لأوردها أبو هريرة محتجًا بها على أبي زرعة وأبي حازم اللذين أظهرا له ارتيابهما من مد يده إلى إبطه، ولما كان به حاجة إلى أن يلجأ إلى الاستنباط الذي قد يخطئ وقد يصيب، ثم هو لو كان صوابًا لم يكن في الإقناع في قوة النص كما هو ظاهر، فإن قيل: فقد احتج أبو هريرة رضي الله عنه بالنص في بعض الطرق المتقدمة وذلك قوله عقب الوضوء: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ. والجواب: أن هذه الطريق ليس فيها ذكر الإبط، وغاية ما فيها أنه أشرع في العضد والساق، وهذا من إسباغ الوضوء المشروع، وليس زيادة على وضوئه صلى الله عليه وسلم، بخلاف الغسل إلى الإبط والمنكب، فإن من المقطوع به أنه زيادة على وضوئه صلى الله عليه وسلم لعدم ورود ذلك عنه في حديث مرفوع، بل روي من طرق عن غير واحد من الصحابة ما يشهد لما في هذه الطريق، أحسنها إسنادًا حديث عثمان رضي الله عنه قال: هلموا أتوضأ لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه ويديه إلى المرفقين حتى مس أطراف العضد. الحديث، رواه الدارقطني (31) بسند قال الصنعاني في **السب** (1/ 60): "حسن"، وهو كما قال لولا عنعنة محمد بن إسحاق، فإنه مدلس. على أن قوله في تلك الطريق: "هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ"، أخشى أن تكون شاذة لأنه تفرد بها عمارة بن غزية دون من اتبعه على أصل الحديث عن نعيم المجمر، ودون كل من تابع نعيما عليه عن أبي هريرة، والله أعلم.

ومن التحقيق السابق يتبين للقراء أن قول الحافظ في **الفتح** (1/ 190- 191) عقب إعلاله لتلك الزيادة بالإدراج، وبعد أن ذكر رواية عمرو بن الحارث المتقدمة ورواية عمارة بن غزية أيضًا: واختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التحجيل، فقيل: إلى المنكب والركبة، وقد ثبت عن أبي هريرة رواية ورأيًا، وعن ابن عمر من فعله أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيد بإسناد حسن. فأقول: قد تبين من تحقيقنا السابق أن ذلك لم يثبت عن أبي هريرة رواية، وإنما رأيًا، والذي ثبت عنه رواية، فإنما هو الإشراع في العضد والساق، كما سبق بيانه، فتنبه ولا تقلد الحافظ في قوله هذا كما فعل الصنعاني (1/ 60)، بعد أن جاءك البيان. ثم إن قوله في أثر ابن عمر المذكور: ... "بإسناد حسن" فيه نظر عندي وذلك أن إسناده عند ابن أبي شيبة في **المصنف** (1/ 39) هكذا: حدثنا وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر أنه

كان ربما بلغ بالوضوء إبطه في الصيف. قلت: فهذا إسناد ضعيف من أجل العمري وهذا هو المكبر واسمه عبد الله بن عمر ابن حفص بن عاصم، قال الحافظ نفسه في **التقريب**: "ضعيف"، ولذلك لم يحسنه في **التلخيص**، بل سكت عليه ثم قال عقبه (ص32): رواه أبو عبيد بإسناد أصح من هذا فقال: حدثنا عبد الله بن صالح: حدثنا الليث عن محمد بن عجلان عن نافع، وأعجب من هذا أن أبا هريرة يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم. قلت: عبد الله بن صالح هو كاتب الليث المصري، وهو ضعيف أيضًا، أورده الذهبي في الضعفاء فقال: قال أحمد: كان متماسكًا ثم فسد، وأما ابن معين فكان حسن الرأي فيه، وقال أبو حاتم: أرى أن الأحاديث التي أنكرت عليه مما افتعل خالد بن نجيح، وكان يصحبه، ولم يكن أبو صالح ممن يكذب، كان رجلًا صالحًا، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الحافظ في **التقريب**: صدوق كثير الخطأ، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة. قلت: فمثله لا يحتج بحديثه لاحتمال أن يكون مما أدخله عليه وافتعله خالد بن نجيح، وكان كذابًا، ففي ثبوت الإطالة المذكورة عن ابن عمر من فعله، وقفة عندي، والله أعلم. وممن روى هذا الحديث بدون هذه الزيادة المدرجة عبد الله بن بسر المازني رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ: "أمتي يوم القيامة غر من السجود محجلون من الوضوء" أخرجه الترمذي (1/ 118) وصححه وأحمد (4/ 189) ولفظه أتم، وسنده صحيح، ورجاله ثقات"[77].

السابع: تضعيف حديث بالانقطاع:

10- وضعّف حديثًا في **صحيح مسلم** بالانقطاع، قال مسلم في **صحيحه**: وحدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا جعفر بن سليمان، عن ثابت البناني، عن أنس قال: قال أنس: أصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مطر، قال: فحسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبه حتى أصابه من المطر، فقلنا: يا رسول الله! لم صنعت هذا؟ قال: "لأنه حديث عهد بربه تعالى"[78]. قال الشيخ في **إرواء الغليل**: "رواه مسلم وأبو داود. ضعيف. أخرجه البيهقي (3/ 359) عن يزيد بن الهاد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سال السيل قال: فذكره إلا أنه قال: "فنتطهر منه ونحمد الله عليه". وقال البيهقي: "هذا منقطع"[79].

هذا ما توصلت إليه من المعالم أو المعايير التي قام عليها منهج الشيخ الألباني لتضعيف بعض الأحاديث في **الصحيحين**، بل هذا هو منهجه للحكم على الحديث أي حديث، سواء كان في **الصحيحين**

77- الألباني، **سلسلة الضعيفة**، ج 3، ص 104، رقم 1030.

78- **صحيح مسلم**، ج 2، ص 615، رقم 898.

79- الألباني، **إرواء الغليل**، ج 3، ص 43، رقم 678.

أو خارجها. ولكن قبل أن أختم كلامي أود أن أوجه نصيحة للمتحمسين له، أو لأتباعه، وهي:

نصيحة لأتباعه:

كل ما ذكرت لا يعني أن الشيخ الألباني على الحق عند الله، والآخرين على الخطأ أو الباطل عند الله. فالشيخ اجتهد وقدَّم ما استطاع، وهو عند الله مأجور بإذن الله تعالى. ولكن الذي نراه الآن أن تلاميذه وأتباعه قدَّسوه فوق ما يلزم، وهذا ما نخالفه. والمشكلة أنهم يقدسونه تقديسا فوق التصور، ويدعون الناس إلى مذهبه، كأن هناك مذهبا فقهيًا خامسًا نشأ وهم يروِّجونه بين الناس والطلبة، فيقولون: إن الصلاة على غير ما ورد في كتاب الشيخ **صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم** صلاة غير صحيحة، أو صلاة ناقصة، وهذا الكلام لا يقوله عالم. وبذلك يبلبلون أفكار العامة، ويتسببون للتفريق بين صفوف الأمة المسلمة، وهي أحوج ما يكون إلى التوفيق وجمع الكلمة؛ لأن الوقت الذي نعيشه وقتٌ غيرُ مناسب لترويج مثل هذه الأمور التي هي في الدرجة ما بعد الثالثة، لأنها أمور فرعية وليست جوهرية، والناس يتنازعون فيما بينهم بسبب ذلك. وهل المسلمون في صغير أو قليل من الشقاق حتى هم لا يتحرجون في تفتيتهم أكبر وأكثر. اتقوا الله أيها الإخوة إن كنتم تريدون خدمة الإسلام والمسلمين. بل غير المسلمين أكثر حاجة إلى دعوة الإسلام، فاعملوا فيهم، بارك الله فيكم وفي جهودكم.

وبعد هذا أرجو أني قد أديت جزءًا بسيطًا من حق هذا العالم الكبير عليَّ، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يضاعف مثوبته، وينفع بأعماله من لم يرن على قلبه من طلبة العلم وعامة الناس، ويوفق من لم يعرف هذا العالم بمعرفته، ويهديه إلى رشده في هذا الشيخ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

The Method of Albānī in considering some aḥādith of Bukharī and Muslim as sound *(ṣaḥīḥ)* or weak *(ḍa'īf)*

To say about any *ḥadīth* that it is *ṣaḥīḥ* or *ḍa'īf* is not a matter of definitiveness, but it is a free assessment by which a *muḥadith* attempts to reach a finding as proximate to the fact as possible. This assessment bears the probability of accuracy and possibility of error, except that the former is more likely than later in this view. This is because the scope of assigning a value to these reports is open even if in a narrow frame. Shaykh Nāṣir al-Dīn Albānī is one of those scholars who carried on this process giving his assessment about every *ḥadīth* he came across including those of

Bukharī and Muslim. He did so in the light of the views of other scholars and the principles they developed in this regard.

The present article evaluates the method of Albānī in this respect.

****